

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٧٨ لسنة ٢٠١٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قانون التعاون الإنتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قانون التعاون الإسكاني الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون تعاونيات الثروة المائية الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن الاتحاد العام للتعاونيات ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي

رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل مجلس أعلى للتعاون ؛

وعلى ما عرضته وزيرة التضامن الاجتماعي ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادتين الأولى والرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٨

لسنة ٢٠١٨ المشار إليه النصان الآتيان :

المادة الأولى - «يشكل مجلس أعلى للتعاون برئاسة رئيس مجلس الوزراء

وعضوية كل من السادة :

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية .

وزير التضامن الاجتماعي .

وزير التموين والتجارة الداخلية .

وزير النقل .

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

رئيس الاتحاد العام للتعاونيات .

رئيس الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي .

رئيس الاتحاد التعاوني الإنتاجي المركزي .

رئيس الاتحاد الزراعي المركزي .

رئيس الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي .

رئيس الاتحاد التعاوني للثروة المائية .

عضوان من ذوي الخبرة في التعاونيات يرشحهما وزير التضامن الاجتماعي .

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى دعوته من السادة الوزراء

والمحافظين ورؤساء الهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختصة ومن يرى الاستعانة به

من ذوي الخبرة والمتخصصين» .

المادة الرابعة - «تلتزم جميع الوزارات والمصالح والأشخاص الاعتبارية العامة

والاتحادات التعاونية المختلفة كل فيما يخصه بتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى

للتعاون بعد التنسيق مع الوزارة المعنية بالقرار» .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٨ المحرم سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١٨ سبتمبر سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديبولي